

إيرادات ونفقات الموازنة العراقية السنوية المخالفة للتقديرات

10-06-2024

الكتاب

محمود بابان

ملخص : وعلى مدى العقدين الماضيين (2003-2023)، أدى ارتفاع أسعار النفط وسهولة الوصول إلى الإيرادات النفطية إلى ارتفاع الإيرادات النفطية من 15.7 تريليون إلى 125 تريليون دينار، أما الإيرادات غير النفطية من 225 مليار إلى 9.7 تريليون دينار، مما يعكس مدى اعتماد نمو الاقتصاد العراقي على عائدات النفط. ووفقا للبنك الدولي، تمثل عائدات النفط 85% من ميزانية البلاد و42% من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

في 3 حزيران/يونيو 2024، وافق البرلمان العراقي على موازنة 2024 في أقصر وقت ممكن، رغم زيادة الأعداد مقارنة بالعام الماضي.

وتقدر الموازنة المعتمدة لهذا العام الإيرادات غير النفطية بنسبة 57% والإيرادات النفطية بنسبة 2.8% أعلى بالمقارنة مع العام الماضي، في حين لم تكن تقديرات وزارة المالية ومجلس النواب العراقي طوال العقد الماضيين صحيحة في نهاية كل عام.

الموازنة السنوية هي عبارة عن جمع الإيرادات وتوزيعها على النفقات. والقاعدة الأساسية في وضع الموازنة هي عبارة عن توازن بين الإيرادات والنفقات، رفع الإيرادات وخفض النفقات بجميع الطرق، لكن انعكس ذلك في العراق. فمثلاً ازدادت النفقات في العقد الماضيين 29 ضعفاً وبالمقابل ازدادت الإيرادات 8 مرات ونصف فقط.

بحسب جدول موازنة 2024 مجموع النفقات لهذا العام كانت 211.8 تريليون دينار ومجموع الإيرادات قدرت بـ 147.8 تريليون دينار وبذلك يصبح مجموع النقص في هذا العام 10 اضعاف العام الماضي. أدى الإنفاق المتزايد في العراق واعتماده على عائدات النفط إلى بناء اقتصاد استهلاكي غير مسبوق شهد ارتفاع الإنفاق على الرواتب العامة من 2.1 تريليون دينار إلى 47.2 تريليون دينار خلال عقدين من الزمن. ويعتمد بقاء هذا الاستهلاك على أسعار النفط، وليس على قوة العمل ومستويات إنتاجية الموظفين.

لقد بنى النفط اقتصاداً استهلاكياً غير مسبوق أدى إلى زيادة الإنفاق على رواتب الموظفين العموميين من 2.1 تريليون دينار إلى 47.2 تريليون دينار خلال عقدين من الزمن. ويعتمد بقاء هذا الاستهلاك على أسعار النفط، وليس على قوة العمل ومستويات إنتاجية الموظفين.

توزيع النفقات في قانون موازنة 2024 لا يعكس نفقات العقد الماضيين لوزارة المالية للمؤسسات والوزارات وإقليم كردستان. بل ما نص عليه قانون الموازنة وما تم صرفه فعلياً هو مختلف تماماً، وإبرزهم حصة إقليم كردستان حيث كانت الفرضيات أن تكون 17% و 12.46% في الماضي لكن ما هو مذكور في بيانات العقد الماضيين ليس حتى نصف هذه النسبة وما وافقت عليه وزارة المالية وتم صرفه لإقليم كردستان كان 5.76% من إجمالي نفقات العراق.

ومن المثير للصدمة أن الإنفاق على البنية التحتية للصحة والتعليم والزراعة والموارد المائية والبيئة وحتى الرياضة والشباب في العراق، حيث صرف لكل من وزارة الزراعة والصناعة والموارد المائية في العقد الماضيين 2% من إجمالي إنفاق البلاد بمبلغ 28.8 تريليون دينار. وفي قانون موازنة العام الجاري تم تخصيص نسبة 1.57% من الميزانية لتلك الوزارات وذلك في حال صرفه.

نسبة النفقات في العقد الماضيين و قانون موازنة 2024

شكلت كل من الرئاسات الثلاث وإقليم كردستان نسبة 81.35% من إجمالي نفقات العراق في العقد الماضيين وفي قانون الموازنة لعام 2024 نسبة 79.25% لكن مع حصص مختلفة تماماً.

كانت أعلى نسبة في العقد الماضيين لوزارة المالية حيث كانت 25.18% من إجمالي النفقات، لكن في الموازنة الحالية انخفضت النسبة إلى 20.3% ومن المؤكد أن الفرق ذهب إلى قطاع آخر. في العقد الماضيين جاء القطاع الأمني في المرتبة الثانية والأخص وزارتي الداخلية والدفاع والتي شكلت في العقد الماضيين نسبة 17% لكن في الموازنة الحالية شكلت 10.69%.

في المرتبة الثالثة من حيث النفقات يأتي قطاع الطاقة، النفط والكهرباء ففي العقد الماضيين كانت نفقات ذلك القطاع 14.05% لكن تلك النسبة ارتفعت في قانون الموازنة الجديد إلى 17.97% أي أن جزءاً من النسبة المنخفضة من وزارتي المالية والداخلية ذهبت إلى تلك الوزارتين.

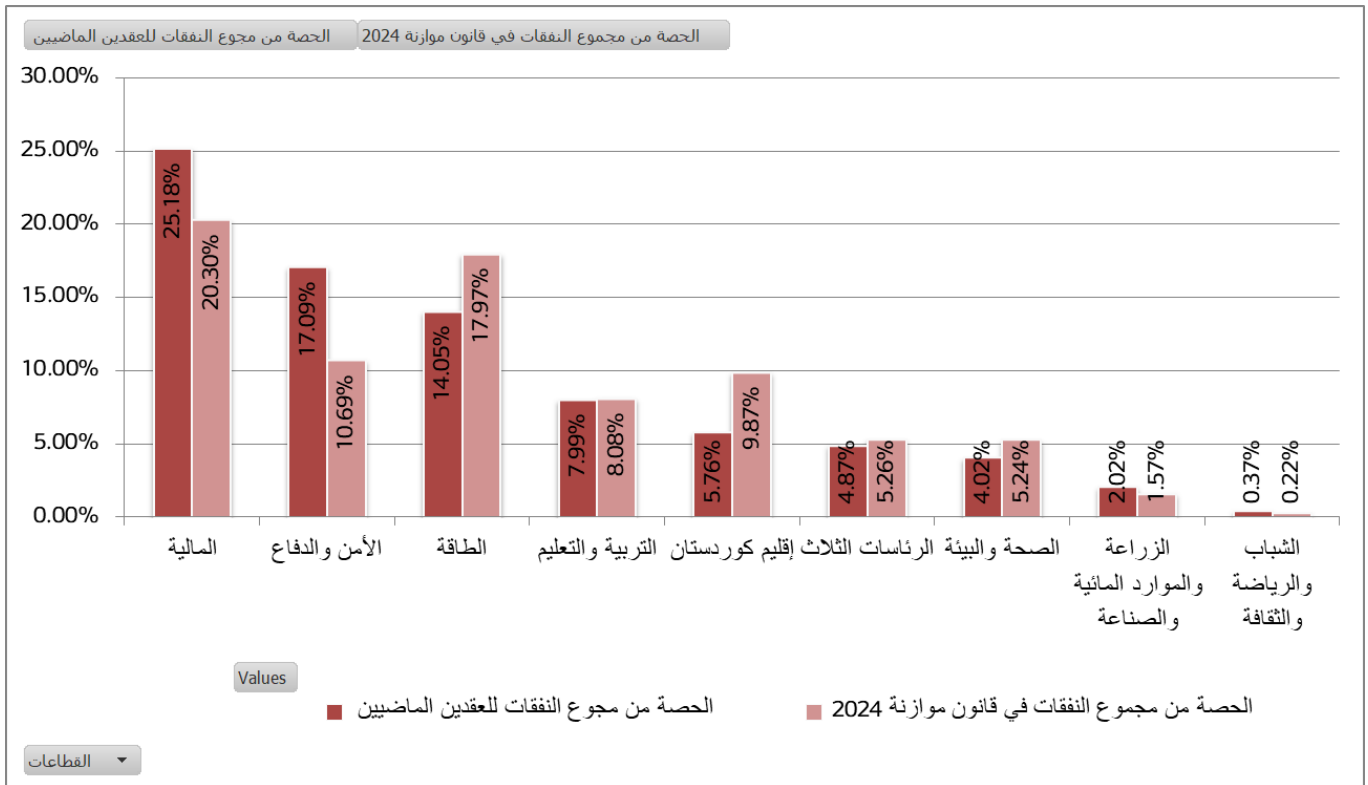
ما هو ملفت هو نسبة نفقات الرئاسات العراقية الثلاث بالمقارنة مع قطاعات البنى التحتية مثل الصحة والتربية والبيئة والمصادر المائية وحتى الصناعة. في العقد الماضيين كانت حصة الرئاسات الثلاث 4.87% من مجموع النفقات وبالمقابل صرف لكل من وزارة الزراعة، ووزارة الموارد المائية ووزارة الصناعة فقط 2.02% من مجموع النفقات.

ذلك الارتفاع في تلك القطاعات الثلاث في قانون الموازنة لعام 2024 إلى 5.26 وبالمقابل إنخفاض نسبة تلك الوزارات الثلاثة التي تم ذكرها أعلاه إلى 1.57% أمر ملفت كما هو موضح في الرسم البياني (1).

أيضاً خلال العقدین الماضیین كانت حصة قطاعات البنى التحتية مثل الصحة والبيئة 4.02% من مجموع النفقات، في حين أن العراق يمر الآن بجائزة ديمغرافية لوجود مجتمع فتي حيث يشكل الشباب ثلث مجتمعه، لكن قانون موازنة 2024 يخفض الإنفاق إلى 0.22%.

وبينما ظل الإنفاق على البنية التحتية والخدمات الأساسية والمؤسسات الأخرى على حاله طوال العقدین الماضیین، لكن منذ تشكيل الحشد الشعبي في العراق عام 2015، تم تخصيص أكثر من تريليون دينار سنوياً له. لكن لم يتم ذكر المبالغ التي صرفت للحشد في تقرير وزارة المالية. بحسب موازنة 2024 تم تخصيص 4.3 تريليون دينار للحشد الشعبي، حيث خصص 3.9 تريليون فقط للرواتب في حين انه كان 3.5 تريليون دينار في العام الماضي.

الرسم البياني(1): إنقسام نسبة النفقات الى 7 قطاعات وثلاث رئاسات وإقليم كردستان من 2003 إلى 2023 وفي موازنة 2024.



الملاحظة 1: هاذين العقدین لا یشملا نفاقات عام 2014 لكافة القطاعات والرئاسات الثلاث واقلیم كوردستان

الملاحظة 2: حصة حكومة إقليم كردستان من إجمالي النفقات للعراق بأكمله أقل إذا توافرت بيانات عام 2014، حيث تم قطع النفقات من حكومة إقليم كردستان في فبراير 2014.

الملاحظة 3: تطرح هذه النفقات لسبعة قطاعات وثلاث رئاسات واقلیم كوردستان من إجمالي نفقات جميع القطاعات أي مجموع الاموال التي انفقت في العراق للعقدین بإستثناء عام 2014.

الملاحظة 4: في هذا التقرير يشمل القطاع الأمني كلتا وزارتي الداخلية والدفاع، نسبة مشاركة تلك الوزارتين مصدرها قانون موازنة 2024 ولا يتضمن نفقات المؤسسات والهيئات الأخرى مثل هيئة الحشد الشعبي ومجلس الأمن الوطني وجهاز المخابرات وهيئة المناطق الحدودية.

الإيرادات النفطية وغير النفطية في قانون الموازنة وتقرير وزارة المالية

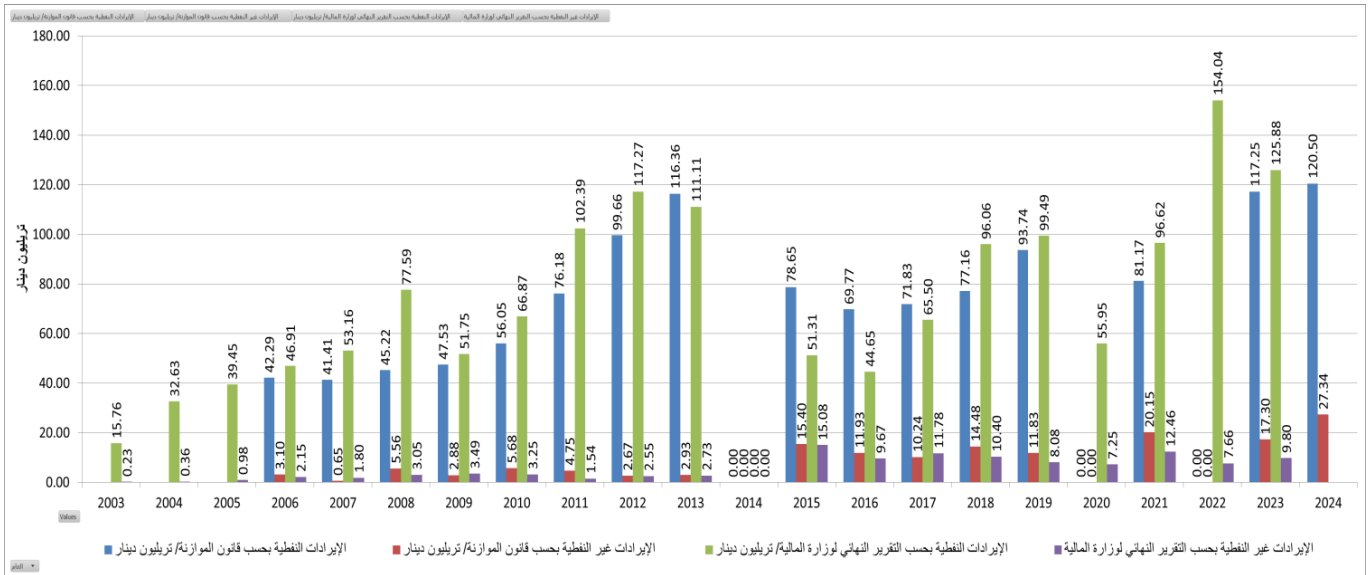
وعلى مدى العقدین الماضیین، في الأعوام التي أقر فيها العراق الموازنة ونشرت وزارة المالية التقرير النهائي للإيرادات النفطية وغير النفطية، أي بين 2003-2023، بلغ إجمالي الإيرادات النفطية بحسب الموازنة 1114 تريليون دينار، لكن في الواقع بلغت الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة 1206 تريليون دينار، أما الإيرادات غير النفطية فقد توقع البرلمان أن تكون 129.56 تريليون دينار، لكن لم يتم جمع سوى 97 تريليون دينار فقط.

على مدى العقدین الماضیین، كان هناك عدم توازن في الزيادة في إجمالي الإنفاق إلى الإيرادات. لقد تضاعفت النفقات ثلاث أضعاف الإيرادات. على سبيل المثال، وبحسب بيانات وزارة المالية العراقية، بلغ إجمالي النفقات 4.6 تريليون دينار فقط في عام 2003، و119.1 تريليون دينار في عام 2013، وأكثر من 142.4 تريليون دينار في عام 2013، أي أن النفقات زادت 24 مرة في العقد الأول و29 مرة في العقد الثاني مقارنة بعام 2003. من ناحية أخرى كانت الأيرادات في عام 2003، 16 تريليون و113.8 تريليون دينار في عام 2013، و135.7 تريليون دينار في عام 2023، أي انها زادت ستة أضعاف في العقد الأول وثمانية أضعاف خلال العقدین.

وعلى مدى العقدین الماضیین (2003-2023)، أدى ارتفاع أسعار النفط وسهولة الوصول إلى الإيرادات النفطية إلى ارتفاع الإيرادات النفطية من 15.7 تريليون إلى 125 تريليون دينار، أما الإيرادات غير النفطية من 225 مليار إلى 9.7 تريليون دينار، مما يعكس مدى اعتماد نمو الاقتصاد العراقي على عائدات النفط. ووفقا للبنك الدولي، تمثل عائدات النفط 85% من ميزانية البلاد و42% من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

على مدى العقدین الماضیین، كان ما حال دون تضاعف النفقات ثلاث مرات مقارنة بالإيرادات هو استمرار تدفق الإيرادات السنوية، خاصة بسبب ارتفاع أسعار النفط. ومن المؤكد أن هذا النمط من الإنفاق يرجع إلى الطريقة التي تم بها جمع الإيرادات. إن الاستمرار في هذا النهج لن يؤدي فقط إلى المزيد من العواقب في عصر تحول الطاقة وصافي الصفر، ولكن سهولة التجميع والتوزيع هذه جعلت من المستحيل توفير خدمات البنية التحتية الأساسية مثل المياه، والكهرباء والصحة والتعليم، وقبل كل شيء توفير فرص العمل وتوفير الحياة الكريمة للعراقيين، وأبرزها [زيادة](#) معدل البطالة إلى 15.6% بحلول عام 2019.

الرسم البياني (2): الإيرادات النفطية وغير النفطية بحسب قانون الموازنة وتقارير وزارة المالية العراقية 2003-2023



المصدر: وزارة المالية العراقية

ملاحظة: 2003-2005 لم يكن هناك قانون موازنة واعوام 2014، 2020، 2022 طرحت الدولة قانون الموازنة لتثبيتته في البرلمان.

الخاتمة

وافق البرلمان العراقي على جداول جديدة للإيرادات النفطية وغير النفطية هذا العام، مما يشكل تهديدين أساسيين للاقتصاد العراقي: الأول هو زيادة الإيرادات غير النفطية إلى 27.3 تريليون دينار من 17.3 تريليون دينار في عام 2018 لكن وزارة المالية جمعت فقط 9.7 تريليون. والثاني هو زيادة الإنفاق على قطاع الطاقة وخفض الإنفاق على القطاعات الثلاثة الزراعة والصناعة والموارد المائية.

وفشل البرلمان العراقي خلال دوراته الخمس الماضية في إعادة التوازن إلى الموازنة السنوية، حيث يزيد النفقات باستمرار ويربط الإيرادات بكمية الإنتاج والصادرات وأسعار النفط.

اعتماد العراق على النفط عرّض النظام السياسي والاقتصادي العراقي للخطر مرتين خلال العقد الماضي، خاصة في عامي 2014 و2020 عندما تقلبت أسعار النفط، واضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى احتياطات العملة وانخفاض قيمتها مقابل الدولار.

وسيكون لزيادة النفقات، وخاصة النفقات التشغيلية، التي تمثل أكثر من 80% من النفقات في العراق، ثلاث عواقب رئيسية: زيادة الدين العام للجيل القادم، وتباطؤ أو إضعاف النمو الاقتصادي، والأزمة المالية.

وأخيراً، فإن تقديرات البرلمان للإيرادات في العراق هي نفس الأرقام الموجودة على أوراق قانون الموازنة، وإلا فإن ما ترسله وزارة النفط إلى وزارة المالية كإيرادات نفطية وما ترسله أجهزة الدولة كإيرادات غير نفطية مختلفان تمامًا.

المصادر:

وزارة المالية، جمهورية العراق، "Mof.gov.iq, mof.gov.iq/pages/MOFPublicReports.aspx. Accessed 1 June 2024.

وزارة المالية، جمهورية العراق التقارير المالية العامة. "Mof.gov.iq, وزارة المالية. mof.gov.iq/pages/ar/FinalAccounting.aspx. Accessed 03 May 2024

Supper admin panel (no date) Central Bank Of Iraq. Available at: <https://www.cbiraq.org/SeriesChartBig.aspx?isVir=0> ((Accessed: 02 June 2024

وزارة المالية، جمهورية العراق. <https://mof.gov.iq/pages/MOFPublicReports.aspx>. Retrieved May 30, 2024, from

Retrieved May 30, 2024, from <https://mof.gov.iq/pages/MOFPublicReports.aspx>. وزارة المالية, جمهورية العراق.

<https://www.mof.gov.iq/pages/ar/FederalBudgetLaw.aspx>. - وزارة المالية, جمهورية العراق.

<https://mof.gov.iq/pages/ar/BalanceArchive.aspx> وزارة المالية, جمهورية العراق.